# فكرة الدولة القومية في الفكر السياسي الشيعي المعاصر

# The idea of the nation state Contemporary Shiite political thought

الباحث: مؤيد جبار حسن
مركز الدراسات الاستراتيجية/جامعة كربلاء
Researcher: Muayad Jabbar Hassan
Center for Strategic Studies/University of Karbala

**ملخص البحث**

شكلت الدولة الهيكل السياسي الانجع للتجمعات البشرية من بدايات الخلق الى هذه اللحظة. ورغم جميع ما تواجهه من تحديات وصعوبات الا انها مستمرة في الوجود والحياة.

لقد حملت الدولة (القومية) في العالم الإسلامي عوامل ضعفها وفشلها في داخلها، وكان طبيعياً أن تتحول إلى التشدد في صراعاتها بعضها مع بعض، وأن لا تشكل من ثَمَّ طرفاً قيادياً في إدارة الصراعات الدولية بالنظر لنشاتها باعتبارها نموذجاً تفكيكياً لكيان إسلامي جامع كان قد تعرض لهزيمة قاسية في الحرب العالمية الأولى. وبسبب قيامها على خلفية مشروعية خارجية مستمَدة من النظام الدولي أكثر من المشروعية الداخلية في تلك المرحلة بالغة التعقيد، وبحكم تأسيسها وَفْقَ مضامين أوروبية في تشكُّلها الكلي والجزئي التفصيلي، إلى درجة يمكن القول معها: إنها تشكلت في بدايتها وَفْقَ المعايير والأهداف والمحددات التي وضعتها الدول الأوروبية .

لقد طرح الفكر الاسلامي نظريات للحكم والسلطة والدولة ، ومن بين مذاهب هذا الفكر، كان المذهب الشيعي الامامي ، ومن ابرز منظريه المعاصرين ، السيد الشهيد الصدر ، والسيد الخميني ، الذين قدما نظرتهما الخاصة لشكل الدولة التي يتطلعون لها ، والتي تمثل برأيهما الدولة الاسلامية الحقة.

في هذا البحث سنتناول نظرية شورى الفقهاء التي طرحها الصدر ، ونظرية ولاية الفقيه التي عرضها وطبقها الخميني في دولة ايران، ثم سنعرض للنتائج التي خلص لها البحث.

كلمات مفتاحية : الدولة القومية، الفكر السياسي الشيعي، السيد الصدر، السيد الخميني

**Abstract**

**The state formed the most effective political structure for human societies from the beginnings of creation to this moment. Despite all the challenges and difficulties it faces, it continues to exist and live.**

**The (national) state in the Islamic world has carried the factors of its weakness and failure within it, and it was natural for it to turn into a militancy in its conflicts with each other, and then not to form a leading party in managing international conflicts - even with its formation of collective organizations - given its emergence as a deconstructive model. For a comprehensive Islamic entity that had suffered a severe defeat in the First World. And because it was established on the background of external legitimacy derived from the international system more than internal legitimacy in that very complex stage, and because of its establishment according to European contents in its total and partial formation in detail, to the extent that it can be said: it was formed in its beginning according to the standards, goals and determinants set by European countries.**

**Islamic thought has put forward theories of governance, authority and the state, and among the doctrines of this thought, the Imami Shiite school, and its most prominent contemporary theorists, Sayyid Martyr al-Sadr, and Sayyid Khomeini, who presented their own view of the shape of the state they aspire to, which in their opinion represents the true Islamic state.**

**In this research, we will deal with the theory of jurists' shura put forward by al-Sadr, and the theory of Wilayat al-Faqih that was presented and applied by Khomeini in the state of Iran, and then we will present the results of the research.**

**Keywords: the nation-state, Shiite political thought, Mr. Sadr, Mr. Khomeini**

**المقدمة**

**من المعروف أن مفهوم الدولة القومية يصعب تحديده ، بفعل انه نوع من الرابطة التي تربط الكيان السياسي لدولة ما بالكيان الثقافي للأمة ، والتي تهدف منه إلى استخلاص شرعيتها السياسية للحكم وربما وضعها كدولة ذات سيادة.**

**الأصول والتاريخ المبكر للدول القومية متنازع عليه. وهنا لابد من الإشارة الى سؤالين نظريين رئيسيين. الاول : "أيهما جاء أولاً ، الأمة أم الدولة القومية؟" الثاني: "هل الدولة القومية فكرة حديثة أم قديمة؟" ولاجل الإجابة يواصل العلماء مناقشة عدد من الفرضيات الممكنة.**

**الا ان الأكثر شيوعًا ، ان فكرة الدولة القومية كانت وما زالت مرتبطة بظهور النظام الحديث للدول ، والذي غالبًا ما يُطلق عليه "نظام ويستفاليان" في إشارة إلى معاهدة ويستفاليا.(1648)**

**إذ تتمتع الدول القومية بخصائصها الخاصة التي يمكن اعتبارها اليوم عوامل مفروغ منها لتشكيل دولة حديثة ، ولكنها تطورت جميعها على عكس الدول ما قبل القومية.**

**ويبدو التأثير الأكثر وضوحًا للدولة القومية هو خلق ثقافة وطنية موحدة من خلال سياسة الدولة. وأكثر الأمثلة التي تدل على ذلك هي الأنظمة الوطنية للتعليم الابتدائي الإلزامي التي عادة ما تعمل على تعميم لغة مشتركة وروايات تاريخية موحدة.**

**كما ان العلاقة بين الدولة والدين كثيرا ما نوقشت من قبل علماء المسلمين، وتعود جذور هذا النقاش إلى تفسيرات لا تعد ولا تحصى لـ المصادر الرئيسية للإسلام: القرآن والحديث. كما هو معروف ، الاختلافات بين علماء المسلمين أدت الى ظهور مذاهب مختلفة ليس فقط في ردودهم على العلاقة بين الدولة والدولة ولكن أيضًا في العديد من مجالات التعاليم الإسلامية مثل الفقه، ومن تلك المذاهب : المالكية ، الحنبليون والحنفيون والشافعيون.**

**وفيما يتعلق بالعلاقة بين الدولة والدين ، فإن الآراء تنقسم إلى ثلاث فئات من الفكر السياسي: أولا ، أولئك الذين يرون أنه لا يمكن فصل الدين عن الدولة. ثانيًا ، أولئك الذين يجادلون ان الدولة والدين مرتبطان ببعضهما البعض وكلاهما لهما علاقة متبادلة. المجموعة الأخيرة التي تؤمن بإمكانية فصل الدولة والدين. وقد أثرت هذه الآراء الثلاثة المختلفة على مدى تطبيق الشريعة الإسلامية في البلدان الإسلامية.**

**وهنا نلاحظ ان الفكر السياسي الشيعي المعاصر يرى في الدولة القومية خصائص وقيم قد لا تشابه البقية من المدارس الفكرية الاسلامية الحالية ، وهذا ما سنتناوله في هذه الدراسة.**

**أهداف الدراسة:**

**بما ان المذهب الشيعي هو المذهب السائد في بعض البلدان العربية وغير العربية كأيران والعراق واذربيجان ، ولاهمية هذا الامر ، تهدف الدراسة الى توضيح رؤية الفكر السياسي الشيعي بخصوص فكرة الدولة القومية.**

**فرضية الدراسة :**

ان فكرة الدولة القومية الحالية لدى الفكر السياسي الشيعي المعاصر تواجه الكثير من الاشكالات في ظل موروث ديني قام على الانتظار وعدم الانخراط في العمل السياسي او الحكومي ، وتوجهات حالية قائمة على الانخراط ، وبقوة، في المؤسسات الحكومية مع ما يواكب ذلك من صراع سياسي ومنافسة قد ينالها النجاح والفشل.

منهج الدراسة:

تم اعتماد عدة مناهج منها: الاستقرائي عبر استقراء المصادر والمراجع التي تتحدث عن الموضوع في جوانبه المختلفة سواء ما كتبته المفكرين الشيعة او ما كتبه غيرهم من المفكرين والدارسين.

كذلك انتهجنا المنهج التحليلي في تحليل النصوص السياسية للمفكرين الشيعة وما ذكروه من اراء عبر مقالاتهم او المقابلات المتلفزة معهم.

وايضا استندنا الى المنهج التاريخي ، عبر تتبع الوقائع التاريخية المؤثرة في تدفق الفكر الشيعي والظروف التي واكبته واثرت فيه.

هيكلية الدراسة :

تقوم الدراسة على مقدمة يستهل بها الباحث الموضوع ، ثم مبحث اول عن ماهية الدولة القومية ، ثم المبحث الثاني عن الفكر السياسي الشيعي ، ثم المبحث الثالث النتائج التي خلص لها البحث، وخاتمة ومصادر.

المبحث الأول: ماهية الدولة القومية

الدولة القومية ، دولة ذات سيادة محدودة إقليمياً - أي دولة - تُحكم باسم مجتمع من المواطنين الذين يعرّفون أنفسهم على أنهم أمة. تنبع شرعية حكم الدولة القومية على إقليم وعلى السكان الذين يسكنونها من حق مجموعة قومية أساسية داخل الدولة (والتي قد تشمل جميع مواطنيها أو بعضهم فقط) في تقرير المصير. يرى أعضاء المجموعة الوطنية الأساسية أن الدولة تنتمي إليهم ويعتبرون المنطقة التقريبية للدولة وطنهم. وعليه ، فإنهم يطالبون الجماعات الأخرى ، داخل الدولة وخارجها ، بالاعتراف بسيطرتهم على الدولة واحترامها.

الدولة لغة: انقلاب الزمان، والعُقبةُ في المال، ويضمُ، او الضمُ: فيه ، والفتحُ: في الحرب، او هما سواءٌ، او الضمُ: في الاخرة ، والفتحُ: في الدنيا، ج: دُولٌ، مُثلثة ، وقد أدلهُ. وتداولوهُ: أخذوه بالدول.ودواليك، أي :مداولة على الامر، او تداولا بعد تداول ,

وقد ورد في القرآن الكريم قوله عز وجل: "ما أفاء الله على رسوله من أهل القرى واليتامى والمساكين وابن السبيل كي لا تكون دولة بين الأغنياء منكم وما أتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا واتقوا الله إن الله شديد العقاب" (الحشر7) ، وقوله عز وجل: "تلك الأيام نداولها بين الناس" (ال عمران140) وهذا يعني أن الدولة في اللغة تعني الغلبة والتناوب والعقبة .

الدولة اصطلاحا :

ويرى الأستاذ محمد وقيع الله ان الدولة هي جزء من المجتمع، وهي مولود نشأ بشكل طبيعي عن تظافر العلاقات الاجتماعية وتوثقها، ولم تأت نتيجة لعقد اجتماعي صحيح او موهوم بين المواطنين. كما لم تنشأ –في اصلها- نتيجة لاستلاب القوة بوساطة بعضهم وفرض انفسهم حكاما على الناس. صحيح ان هذا عارض قد يحدث ، لكنه لا يعبر عن طبيعة نشأة الدولة ، ولا يحقق نوعا مثاليا من الحكم، بل يشوه الصورة الاصلية التي ولدت عليها مؤسسة الدولة .

كما عرفها اخرون الدولةُ: الاستيلاء والغلبةُ. و- الشيء المتداول، و – مجموع كبير من الافراد يقطن بصفة دائمة اقليما معينا ويتمتع بالشخصية المعنوية وبنظام حكومي وبالاستقلال السياسي .

و(دالت) الأيام أي دارت ، والله (يداولها) بين الناس. و( تداولته) الايدي اخذته هذه مرة وهذه مرة .

التعريف بالدولة القومية : يستخدم كثيرون مصطلحَ القومية للأشارة إلى مجموعة من المعتقدات بشأن الأمة، وأيُّ أمُّةٍ تضم آراءً مختلفة بشأن شخصيتها؛ ومن ثم، تكون هناك دائمًا لأي أمة معتقداتٌ مختلفةٌ ومتنافسةٌ بشأنها، وغالبًا ما تعبِّر تلك المعتقدات عن نفسها في صورة اختلافات سياسية. فالبعض قد يرون أن أمُّتهم تدافع عن الحرية الفردية، في حين قد يكون آخرون مستعدين للتضحية بتلك الحرية في مقابل الأمن. البعض قد يرحِّب بالمهاجرين ويؤيد سياسات تسهِّل عليهم تحوُّلهم إلى مواطنين، في حين قد يكون آخرون معادين لسياسة الهجرة .

ان الدولة القومية هي المؤسسة السياسية الأم، المتميزة عن المؤسسات السياسية الفرعية الاخرى التي تنبثق منها الحكومة والاحزاب والتجمعات السياسية، فالدولة ، كما يراها د. مهدي علي مهدي،هي الوسط المؤسسي الرابط بين الشعب والحاكم والذي يمثل مجمل العلاقات القائمة بينهما أيا كانت طبيعتها ، ويرتكز على مؤسسات دائمة نسبيا على الارض، مع تحول مشاعر الولاء لصالح الدولة بدلا من العشيرة او العائلة او الجماعة المحلية وتحظى السلطة العليا بالموافقة الجماعية .

وتعد الدولة القومية بحسب الاستاذ احمد محمد حسين وحدة سياسية اجتماعية أكبر من القبيلة او الدولة المدينة "The City State " وأصغر من الدولة الامبراطورية ، ولكن دون الافتراض بوجود أي تطور تاريخي لتشكيل أي منهما، فعند تطور المجتمع متجاوزا مرحلة القبيلة، ربما تبلور في شكل الدولة المدينة، وربما انتقل مباشرة من هذا النمط لياخذ شكل الدولة الامبراطورية، دون المرور بمرحلة الدولة القومية، وهذا هو خط التطور المعروف في العالم الكلاسكي ، ويستدل على عدم وجود ترابط تاريخي واضح في الانتقال من مرحلة الى اخرى، فمثلا الشعوب العربية انتقلت مباشرة من مرحلة القبيلة الى مرحلة الدولة الامبراطورية ، متجاوزة بذلك مرحلة الدولة القومية ، وان ذلك حدث نتيجة مجموعة من العوامل أهمها العامل الديني ، نشر الدعوة الاسلامية. حيث كان الرابط الديني يطغى على ما سواه من الروابط العرقية والقبلية والمناطقية.

قديما:

منذ بداية تأسيس الدولة القومية ( Nation State ) والتي جاءت نتيجة لمعاهدة وستيفاليا عام 1648، أخذت التيارات المتضاربة في نوعية وكيفية بناء الدولة بالتوجيهات المختلفة، ولكن الصيغ المشتركة لبناء الدولة ظلت قائمة ومتفق عليها، الى جانب ذلك ظهرت أنظمة وسياسات مختلفة حول بناء السلطة السياسية للدول وأنظمة متعددة ومتفاوتة في كيفية توزيع السلطات والممارسات الرسمية للدولة ومؤسساتها ، وقد بلغت أوج اكتمالها أثناء وبعد الحرب العالمية الأولى. اذ ظهرت العديد من الدول الاوربية بالإضافة الى الولايات المتحدة الامريكية ودول أخرى.

ان الدولة القومية هي في حقيقتها صنيعة الظروف الاوسع التي وجدت نفسها فيها، فهي بطبيعتها نتيجة للعمليات الداخلية، وهياكلها وقدراتها وسياستها تتأثر دوما بجوانب مميزة في ظروف الواقع التاريخي التي وجدت فيها. فالدولة القومية نشأت نتيجة تحولات اوربية مهمة ومنذ نشأتها بدأت العلاقات الدولية في اوربا مرحلة جديدة من التفاعلات وقد عدت الدولة القومية الركن الاساس ومصدر الفعل الدولي بحكم احقيتها ودورها. فهي نتيجة لعمليات

ويرى الاستاذ ساطع الحصري، ان أهم الابحاث والنظريات المتعلقة بقضايا " القوميات" قد نشاءت في المانيا. كما ان معظم دعاة القومية وزعمائها في مختلف البلاد الاوربية ، قد تلقوا اول دروس القومية ، من مفكري الامة الالمانية وكتابها . ويضع الحصري ثلاث انواع من التطورات والاحداث ادت الى تكوين الدول القومية:

1- نشوء الوعي القومي عن الامم الاوربية المحكومة والمجزأة ، واشتداد نزوع تلك الامم وتحمسها الى الاستقلال والاتحاد.

2- قيام التنازع بين الامم المحكومة والدول الحاكمة، ونشوب الثورات والحروب بينها من جراء ذلك.

3- تدخل الدول الاوربية الاخرى في هذه المنازعات ، تأييدا للأمة الثائرة ، او تعضيدا للدولة الحاكمة ، حسب ما تقتضيه السياسة التي تقررها لنفسها امام هذه الاحداث. وهنا يمكن القول ان الدولة القومية اوربية المنشأ المانية المنبع.

حديثا:

عكس مفهوم "الدولة القومية" الخبرة التاريخية والاجتماعية الغربية الحديثة في الدفع باتجاه تحرير السياسة والدولة من الدين ، في مواجهة ما كان قبلها من تحويل الدين الى دولة وسيطرة الكنيسة على الدولة، الى التركيز كليا على الدولة . ومع تصدير نموذج الدولة القومية كنموذج عالمي في ظل هيمنة للنموذج المرتبط به ( على مستوى الفكر وعلى مستوى الواقع) ، وارتبط تحققه المادي في عالم المسلمين في ظل خبرة تاريخية معينة ارتبطت بمعاني التجزئة وليست الجماعية. كان لنشأة "الدولة القومية" سياق تاريخي مرتبط بالتاريخ الاوربي ؛ فالدولة القومية كانت مرحلة من مراحل بدايات الوحدة الاوربية بخلاف ما حصل في العالم الاسلامية ، فبدايات الدولة القومية عندنا كانت بداية شتات الامة ، والاثار الاولية للدولة في الغرب كانت تتوزع بين السلبي والايجابي ، وأهم مظاهر الايجابية كانت الفصل بين الدين والدولة. وكأن فكرة الدولة القومية جمعت شتات الاوربيين وشتت جمع المسلمين والعرب وفرقتهم.

وعدها الأستاذ محمد وقيع الله غزوة قومية جديدة على ارض الإسلام، وعبر أبو الأعلى المودودي عن قلق عميق خوف ان تتمزق الرابطة الإسلامية لتحل محلها الراوبط القومية والعرقية، مثلما جرى في اوربا على اثر تمزق رابطة العقيدة النصرانية وقيام الدول القومية ، .nation-ststesولذلك كتب ارائه في مواجهة الدعوات القومية التي رآها نقيضا للدين ودعوته العالمية التي لا تميز بين عرق وعرق ولا بين لون ولون. لقد تخوف المفكرين الإسلاميين من الدعوات للدولة القومية والاخذ بها على المجتمعات المسلمة ، لأنها ستفعل بها مثلما فعلت في المجتمعات الغربية ، حيث رسخت العنصرية والتطرف وافرزت الاحتلال والاستعمار البغيض.

وفي الوقت الحالي ، ومع تغول العولمة ، وظهور نبوءات انتهاء الدول القومية واختفاء الحدود ، ليصبح العالم قرية صغيرة، يرى الاستاذ احمد محمد حسين ان لا علاقة بين درجة التغير في موقع الدولة ، في الوقت الحالي ، ومدى التغير في المكانة والقوة للدولة ، فكثير من الدول تراجعت مكانتها في مؤشرات العصر الحالي الا أنها حافظت على قوتها ومكانتها في النظام الدولي . حيث نلاحظ وجود نموذج تقدم قوة ومكانة الدولة على درجة عولمتها ، وينطبق هذا النمط على (الصين ، البرازيل ، تركيا ، اندنوسيا ، وغيرها من الدول ) . فالدولة كفكرة وتطبيق باقية ولن تهزم بسهولة.

المبحث الثاني: الفكر السياسي الشيعي

ينقسم الشيعة إلى عدّة فرق : الإماميّة ، الإسماعيليّة ، النصيريّة ، الزيديّة ، وغيرها . وهذه الفرق تعتقد بإمامة علي بن أبي طالب(عليه السلام) بعد النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) مباشرة، لكنها تختلف مع بعض في فروع أخرى كعدد الأئمة أو الإعتقاد بـالمهدوية وكذلك في تشخيص مصداق الإمام اللاحق أو تشخيص مصداق المهدي الموعود.

وفي هذا البحث سنركز على الإمامية دون غيرها باعتبارها ابرز فرقة من فرق المسلمين الشيعة التي تعتقد بـالنص على إمامة إثني عشر إماماً بعد رسول الله (ص). وتسمّى تارة بـالشيعة الاثني عشرية وأخرى بـ الجعفرية، كما أن المراد من الإمامية الفرق التي تؤمن بوجود إمام منصوب من قبل الله.

لقد اقترن الفكر السياسي الشيعي ، منذ قرون طويلة، بنظرية الامامة التي تحصر الحق بالخلافة وقيادة المسلمين في أهل بيت الرسول ، وترفض الشورى سبيلا لانتخاب الامام، بسبب اشتراط العصمة والنص والتعيين له من قبل الله تعالى ، ونتيجة لحصر الامامة في الامام الثاني عشر الغائب وانتظاره، اتسم الفكر الاثنا عشري بالانعزال

والسلبية، حتى ظهور نظرية النيابة العامة للفقهاء عن الامام المهدي، وتطورها لاحقا الى ولاية الفقيه . أي ان عملية الالتحاق بالحياة العامة والتفاعل معها حديثة نسبيا بالنسبة للفكر الشيعي.

التعريف بالشيعة: يشكل المسلمون السنة والشيعة الطائفتين الرئيسيتين في الإسلام. نظرًا لأن البيانات المتعلقة بنسب المسلمين السنة والشيعة هي تقديرات تقريبية في العديد من البلدان ، فإن مركز بيو للأبحاث يضع توقعات باستمرار السنة في تشكيل الأغلبية الساحقة من المسلمين في عام 2030. ومن المتوقع أن يصل عدد السنة إلى ما يقرب من 2 مليار بحلول عام 2030 (بين 1.91 مليار و 1.97 مليار) ، ارتفاعًا من 1.4 مليار تقريبًا في عام 2010 (بين 1.41 مليار و 1.46 مليارًا) ). من المتوقع أن يشكل السنة 87-90٪ من مسلمي العالم خلال 20 عامًا ، وهي نفس النسبة تقريبًا كما هي الحال اليوم. من المتوقع أن يتراوح عدد المسلمين الشيعة بين 219 مليون و 285 مليونًا في عام 2030 ، ارتفاعًا من ما بين 162 مليونًا و 211 مليونًا في عام 2010. ومن المتوقع أن يشكل المسلمون الشيعة 10-13٪ من مسلمي العالم ، تقريبًا نفس النسبة المئوية اليوم. وتلك النسب تؤشر التفوق العددي للسنة في العالم الإسلامي.

لقد أدّى الواقع التاريخي للأمة الإسلامية، وما أحاط به من حوادث وظروف وملابسات، وخصوصاً ما يتصل بواقع الحكم والسلطة، إلى ابتعاد الشيعة الإمامية وانزوائهم عن الحياة السياسية لقرون متمادية، ممّا أدّى إلى غياب المشروع الفكري التنظيري للدولة والحكم في عامة ما أنتجوه وقدّموه من أطروحات فكرية وفقهية متنوعة ومختلفة .

إن النيابة الخاصة التي استدعتها غيبة الإمام الصغرى قد أعطت إشارة إلى فكرة النيابة العامة للفقهاء في الغيبة الكبرى، وإن كانت الأولى في عصر الغيبة الصغرى تعينت بإذن الإمام ونصه، فإن الثانية في الغيبة الكبرى وجدت بتأويل نص الإمام والشارع (أي بالاستنباط والاجتهاد).

وسنتناول بالدراسة هنا مدرستين كبيرتين في الفكر الشيعي خاضتا في موضوعة الدولة ، الاولى مدرسة الصدر ، الثانية مدرسة الخميني ، وهذه الاخيرة جاز لها ان تطبق على ارض الواقع خلافا للاولى.

اولا : مدرسة السيد الصدر الفكرية ( شورى الفقهاء):

في الحديث عن السيد محمد باقر الصدر ، نتذكر أولئك المفكرين الموسوعيين الذي حذقوا المعرفة بشتى ضروبها: فلسفة ، فقها ، سياسة، وحتى تاريخا ومنطقا. نتذكرهم في عصر اتسم بالتخصص والعمق الى درجة بات متعذرا معها على الباحث الإحاطة بمعارف خارج دائرة تخصصه واهتمامه . وهذا ما كان عليه السيد الصدر من فكر انساني متنوع.

كان الشهيد الصدر في طليعة النخبة التي حملت أعباء العمل الإسلامي نهاية الخمسينيات، فبعد أن تكوّنت لديه القناعة الكافية بالعمل المنظّم، كتب رسالةً برهن فيها على وجوب قيام الحكومة الإسلامية في زمن غيبة الإمام المعصوم، وذلك على أساس نظام الشورى من خلال آيات الشورى في القرآن الكريم.وكان ذلك اجتهاد شجاع في زمن انتظار الامام الحجة.

لذا لم يكن غريبا ان يستخف الشهيد المفكر الصدر ، وهو ربيب النجف، بأهم نظريات العرفاء والمتصوفة في مطلع توهجه العلمي وحماسته العلمية، وأن يعتبر موثقو حياته الشخصية والفكرية، إنه شخصية زاهدة ذات أهتمام بنتطوير مراتب التقوى والارتباط بالحقيقة الدينية. فالسيد الصدر كان مهموما منذ مراحل حياته الأولى بعقلنة الخطاب الديني ، أكثر من ذلك فإننا نجد بفضل بعض الوثائق المتأخرة أنه كان مهتما بالواقعية بشكل مفرط بعض الشيء حيث انه طرح في بعض المرات محاضرات حول الوحي ودور الحس في تربية النبي الاكرم .

لقد قدَّم الصدر أطروحة سياسية متمايزة عمّا هو متعارف ومعهود في الفكر السياسي الإسلامي، وبالخصوص الشيعي منه، وذلك عندما طرح فكرة المزاوجة بين ولاية الأمة والفقيه معاً. ولعلّه لم يسبق الصدرَ أحدٌ من المفكِّرين والعلماء الإمامية إلى التنظير لهذه الأطروحة بالشكل الذي قدَّمها فيه الصدر. وقد أقام الصدر نظريته

على أساس استنطاق القرآن، واستيحاء دلالاته، واستكناه آياته في ما يتعلّق بخلافة الإنسان على الأرض وشهادة الشهداء من الأنبياء والأوصياء والعلماء .

"وبالامكان ان نستخلص من ذلك ان الإسلام يتجه الى توفير جو العصمة بالقدر الممكن دائما وحيث لا يوجد على الساحة فرد معصوم-بل مرجع شهيد- ولا أمة قد أنجزت ثوريا بصورة كاملة وأصبحت معصومة في رؤيتها النوعية – بل أمة لا تزال في أول الطريق فلا بد ان تشترك المرجعية والأمة في ممارسة الدور الاجتماعي الرباني بتوزيع خطي الخلافة والشهادة وفقا لما تقدم. ومن الضروري ان يلاحظ ان المرجع ليس شهيدا على الامة فقط بل هو جزء منها أيضا وهو عادة اوعى افارد الامة وأكثرها عطاء ونزاهة ، وعلى هذا الأساس وبوصفه جزء من الامة يحتل موقعا من الخلافة العامة للإنسان على الأرض وله رأيه في المشاكل الزمنية لهذه الخلافة واوضاعها السياسية بقدر ما له من وجود في الامة وامتداد اجتماعي وسياسي في صفوفها ."

ويذهب الدكتور محمد طي الى أنّ الهمّ الأساسيّ الذي شغل السيّد الشهيد هو إقامة الدولة الإسلاميّة، ففي الإسلام، فإنّ الله أسند ممارسة السلطة، وهي منبثقة من السيادة، إلى الأمّة، وذلك في المجالين: التشريعيّ والتنفيذيّ. فالأمّة هي صاحبة الحقّ في ممارسة هاتين السلطتين. وهذا الحقّ حقّ استخلاف ورعاية مستمدّ من مصدر السلطات الحقيقيّ، وهو الله تعالى.وحقّ الاستخلاف هذا، يجعل الأمّة مسؤولة عن إنفاذ حكم الله تعالى، ونشر العدل والقسط. وهذا ما يبيّنه السيّد الشهيد بقوله: أمّا "حكم الجماعة القائم على أساس الاستخلاف، فإنّه حكم مسؤول، والجماعة فيه ملزمة بتطبيق الحقّ والعدل ورفض الظلم والطغيان، وليست مخيرّة بين هذا وذاك .

ويرى الاستاذ جعفر عبد الرزاق ان السيد الصدر ينطلق في نظريته في الحكم والدولة الإسلامية من خمسة منطلقات هي:

1 -فهمه العميق لروح الرسالة الإسلامية وشموليتها، وأنها جاءت لتحرير الأمم والشعب من الوثنيات الوضعية، وتحرير الإنسان من عبودية الإنسان. وتحرير الإنسان يعني رفع الأغلال التي تكبّل حريته، ويعني منحه حقه في إدارة مجتمعه ودولته.

2-للدور البشري أهمية في صناعة التاريخ وفق السنن التاريخية، فالإنسان هو الذي يصنع التاريخ وليس التاريخ هو الذي يصنع الإنسان كما ترى المدرسة الوضعية. فالمجتمعات الإنسانية ليست مستقلة أو منفصلة عن التاريخ. إنها تعيش في الطبيعة وفي المجتمع وترتبط بشروط مادية ومعنوية.

3-عندما يعرض السيد الصدر نظريته في الحكم والدولة ينطلق أساساً من المنهج الذي دعا إليه في (التفسير الموضوعي للقرآن الكريم)، حيث (يجلس بين يدي القرآن الكريم، لا يجلس ساكتاً ليستمع فقط، بل يجلس محاوراً، يجلس سائلاً ومستفهماً ومتدبراً. فيبدأ مع النص القرآني حواراً حول هذا الموضوع. وهو يستهدف من ذلك أن يكتشف موقف القرآن الكريم من الموضوع المطروح والنظرية التي بإمكانه أن يستلهمها من النص، من خلال مقارنة هذا النص بما استوعبه الباحث عن الموضوع من أفكار واتجاهات).

4-عندما درس السيد الصدر التاريخ الإسلامي لاستنباط الفهم الصحيح للحكم وإدارة الدولة لابد أنه تمعن في تجربة دولة أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام. ولا يعني ذلك تغافل دولة الرسول صل الله عليه و آله ولكن هذه تعتبر دولة نبوية لا خيرة للمسلمين فيها أو اختيار رئيسها؛ لأن ذلك من اختيارات الإرادة الإلهية. أما الخلافة العلوية التي دامت أربع سنوات فهي تجربة عظمية جديرة بالتمعن والاقتداء.

5-من خلال تجربته في العمل السياسي، أدرك السيد الصدر أهمية الدور الذي تلعبه الجماهير في عملية التغيير ومواجهة الحاكم الظالم والاستبداد. فالجماهير هي أداة الثورة، وهي المعوّل عليها في بناء النظام السياسي البديل .

ويرى الاستاذ محمد عبد الجبار الشبوط ان الاقتصاد يشكل الرافعة الاساسية للدولة الحضارية الحديثة، باعتباره العنوان العام لنشاط الانسان في الطبيعة او الارض. والانسان و الارض اوالطبيعة هما العمود الفقري للمركب الحضاري المتكون اضافة الى هذين العنصرين من الزمن والعلم والعمل، والذي تحف به منظومة قيم عليا تمثل

مؤشرات السلوك مع كل من هذه المفردات. ومن هنا جاء اهتمام السيد محمد باقر الصدر بالاقتصاد، وبما اطلق عليه مصطلح "المذهب الاقتصادي الاسلامي" وشرحه مفصلا في كتاب "اقتصادنا"، ثم في بعض حلقات كتاب "الاسلام يقود الحياة" قبيل استشهاده. فالاقتصاد أداة بناء الدول كما يمكن ان يكون فأسا لهدما.

ومن الضروري أن يشار هنا إلى وجود اختلاف بين الباحثين في تقسيم المراحل التي مرّت بها تصوّراته السياسية؛ فالسيد محمد باقر الحكيم يسعى في كتاباته إلى دمج مرحلة تبنّي الصدر لولاية الفقيه مع أطروحة حاكمية الأمة وإشراف الفقيه الأخيرة، متجاهلاً أيّ فرق بينهما، كما أنّ هذا يلاحظ في بعض الأعمال الأخرى، وكذلك عند بعض الباحثين الغربيين الذين تناولوا الفكر السياسي للشهيد الصدر، كالأمريكي ريتشارد هيرر، لكنّ السيد كاظم الحائري يميّز بشدّة بين المراحل الثلاث، ويترك مساحةً مستقلة للشورى (المرحلة الأولى) وولاية الفقيه (الثانية) وحاكمية الأمّة مع إشراف الفقيه (الثالثة والأخيرة). ويبدو أن تصوّر السيد الحائري هو المنسجم مع ما تتضمّنه أعمال الشهيد الصدر الموجودة كما يتضح. فالتطور التصاعدي لنضج فكرة الدولة في زمن الغيبة مرت بمراحل قبل ان تبلغ شكلها النهائي الاكمل.

إلى هنا، قد نستطيع أن نستنتج العناصر الضَّروريّة في عمليَّة بناء الدَّولة الإسلاميَّة وفي حركتها، بما يضمن استمراريّة أدائها لمسؤوليَّاتها في خطِّ الخلافة الإلهيَّة الممنوحة لها:

1- المرجعيَّة بواقعها المنظّم الذي تمثِّل فيه موقع المشرف والموجِّه، والضَّابط لحسن سير الدَّولة بنظامها وحركتها على طبق الدّستور والقوانين المرعيَّة الإجراء والمنسجمة مع الشَّريعة الإسلاميَّة.

2- النّظام المؤسَّسيّ الَّذي يشكِّل عنصر ترابطٍ في عمل أجهزة الدّولة من أعلى الهرم إلى قاعدته، وتشكِّل آليّة الشّورى أمرًا محوريًّا فيه.

3- الأمَّة بوصفها تملك الحقّ في الخلافة، والَّذي يستتبع مسؤوليّةً ربّانيّة في ممارسة السّلطتين التّشريعيّة والتّنفيذيّة .

هذه الركائز الثلاث عند الصدر لا غنى للدولة عنها في سبيل نشوئها وبقائها.

ثانيا: مدرسة السيد الخميني الفكرية (ولاية الفقية المطلقة):

لا شك في ان السيد الخميني هو اكثر رجال القرن العشرين أهمية. فمن كان يتصور ان تنهد امبراطورية عملاقة تساندها أعتى قوى العالم ، كالذي حصل في امبراطورية الشاهنشاه، ويكون صاحب هذه الثورة رجلا اعزل يخرج من مدينة صغيرة كمدينة قم، يلوح للجموع فيدب النشاط وتخرج كل شرائح المجتمع مهرعة لتواجه الجيوش والترسانات العسكرية. فالسيد الخميني نموذج عملي حول قدرة الشعوب على صنع مصيرها وصنع استقلالها الذاتي من دون عوامل خارجية .

جذور فكرة قيام دولة الفقيه في ايران تعود الى القرن الثالث عشر ، حيث قام الشيخ احمد بن محمد مهدي النراقي بتأليف كتاب عوائد الايام في بيان قواعد الاحكام ، وطرح نظرية في اطار جديد وشامل اكثر تطورا ، تحت عنوان (ولاية الفقيه) ، حيث نظر النراقي الى واقع قيام الفقهاء بتشكيل حكومة لا مركزية في بلاد شيعية واسعة ، مما ينفي ادنى مبرر لاستمرار نظرية التقية والانتظار .

الشيخ مرتضى الانصاري سجل اول اعتراض عليها من خلال نقده لصاحبها وهو استاذه النراقي في كتابه (المكاسب)، حين قال عن الروايات المستدل بها على ولاية الفقيه على فرض صحتها: (لكن الإنصاف بعد ملاحظة سياقها أو صدرها أو ذيلها يقتضي الجزم بأنها في مقام بيان وظيفتهم (اي الفقهاء) من حيث الأحكام الشرعية، لا كونهم كالنبي والأئمة صلوات الله عليهم في كونهم أولى بالناس في أموالهم، فلو طلب الفقيه الزكاة والخمس من المكلف فلا دليل على وجوب الدفع إليه شرعاً). وانتهى إلى القول (فإقامه الدليل على وجوب إطاعة

الفقيه كالإمام إلا ما خرج بالدليل دون خرط القتاد). ولكنه رغم ذلك أجاز النيابة الجزئية للفقهاء، أي المرجعية الدينية التي يمكن الرجوع إليها في الأمور التي لم تحمل على شخص معين .

لم تكن نظرية ولاية الفقيه ، سابقة الذكر، سوى حلقة من حلقات متلاحقة في الفكر السياسي الشيعي وطبيعة علاقة الفقيه بالسلطة، ويعد الشيخ النراقي (ت.1829م) من أبرز المنظرين لها، حيث لعب دوراً مهماً في نقل الفكر السياسي الشيعي لمرحلة جديدة من حيث طبيعة علاقة الفقيه بالسلطة، وتطوير نظرية النيابة العامة من «إجازة الملوك» إلى «تصدي الفقهاء» أنفسهم للحكم، متجاوزاً بذلك نظرية «الانتظار»، ليعيد بلورة نظرية النيابة العامة لتتحول من نيابة الفقيه عن الإمام الغائب والتي تحكمها نظرية «الغيبة والانتظار» إلى «ولاية الفقيه المطلقة»، ومن ثم جاء السيد الخميني لاحقاً، وأخذ تلك الحلقة التي أضافها النراقي للفكر السياسي الشيعي من الحيز النظري إلى التطبيق العملي، محاولاً الوصول بها إلى أعلى درجاتها، وهي ولاية الفقيه المطلقة، ووصول الفقيه إلى أعلى سلم السلطة. وهذا ما حصل منذ أربعين عاما في دولة ايران.

ويضع السيد الخميني ضرورة لوجود الحكومة : " فلو اردنا تخليد الاحكام الشرعية ، ومنع الظلم والاعتداء على حقوق الضعفاء من الخلق ومنع الفساد في الأرض، ومن أجل تطبيق احكام الشرع بشكل عادل، ومحاربة البدع والضلالات التي تقررها المجالس النيابية البرلمانية المزيفة –على حد تعبير السيد- ومنع نفوذ وتدخل الأعداء في شؤون المسلمين ، من أجل ذلك كله لابد من تشكيل الحكومة . لأن ذلك كله مما تنهض باعبائه الحكومة بقيادة حاكم أمين صالح، لا جور عنده ولا انحراف ولا فساد ."

ومن مميزات الخط " ولاية الفقيه" التأكيد على ارتباط الحاكمية بالفقيه، في عصر غيبة الامام المهدي ، وبذلك تتكامل حلقات سلسلة الحاكمية والولاية ، وقد أولى الله تعالى نبيه هذا الحق في حياة الناس: (النبي أولى بالمؤمنين من أنفسهم) وتسلسل الحكم والولاية من أئمة المسلمين ، وفي عصر الغيبة تستقر هذه الولاية بصورة شرعية في الفقيه، الذي يلي أمور المسلمين ويتصدى لشؤونهم ، وبذلك تستقر الولاية على النصاب الشرعي لتتكامل حلقات هذه السلسلة .

لقد استطاع السيد (الخميني ) تحويل النظرية السياسية التي طرحها ضمن رؤاه الفكرية الى نظام سياسي يضمن للمؤسسة الدينية ممثلة في التيار الديني الذي شارك بالثورة النصيب الاكبر من السلطة والوصول بالحكومة الاسلامية الى المستوى التطبيقي العملي، بعد أن ظلت حبيسة المستوى النظري طوال الفترات اللاحقة على الغيبة الكبرى . وبالنظر الى الصلاحيات الواسعة للفقيه وكونها مطلقة تطرح هذه المسألة على بساط البحث .

إن حدود وصلاحية الولي الفقيه ما زالت من أكثر النقاط جدلاً بين الفقهاء الشيعة أنفسهم، وبين السياسيين الإيرانيين جميعاً، فالأدلة النقلية والعقلية إذا استطاعت أن تقنع أنصار الولاية بوجوبها، فإن صلاحيات الولي وحدود الولاية بقيت أمراً عصياً على الاتفاق وأثارت جدلاً في المذهب الشيعي عامة وفي البيت الداخلي الإيراني خاصة وأخرجت منه صيغة المحافظين والإصلاحيين. فرغم مرور عشرات السنين والمحاولات المستمرة لتصويب نهجها ، لازالت، هناك احتجاجات فكرية على تطبيق ولاية الفقيه في ايران.

وهنا يرى الأستاذ علي سليم ان ضرورة تشكيل الحكومة عند السيد الخميني تتمثل في ان مجموعة القوانين لا تكفي لإصلاح المجتمع.. ولكي يكون القانون مادة لإصلاح واسعاد البشر، فإنه يحتاج إلى السلطة التنفيذية، لذا فإن الله عز وجل قد جعل في الأرض ،إلى جانب مجموعة القوانين ،حكومة وجهاز تنفيذ وإدارة، تمثل في الرسول الأعظم (ص) الذي كان يترأس جميع أجهزة التنفيذ في إدارة المجتمع الإسلامي، وإضافة إلى مهام التبليغ والبيان وتفصيل الأحكام والأنظمة، كان قد اهتم بتنفيذها، حتى أخرج دولة الإسلام إلى حيز الوجود. وهذا الرأي لا يوافقه الباحث تماما، فالنبي الاكرم انشىء دولة مدينة ، ببناها البسيطة، ولم يطرح نفسه رئيسا او زعيما، ولا كان الكيان الإداري والسياسي الذي انشائه يرقى الى الدولة، كما نعرفها اليوم.

**المبحث الثالث : النتائج**

**الدولة القومية، كانت ولا زالت، المتصدر الوحيد للمشهد السياسي الدولي ، باعتبارها الهيكل الاجتماعي والسياسي والتاريخي والجغرافي الأنسب لاحتواء الشعوب ، وإظهار فرادتها وتميزها عن بعض.**

**أن جوهر الحكم العالمي هو اكتساب القدرة على صنع القرار من قبل جهات فاعلة من غير الدول وفوق الدولة القومية ، أي مع الحكم العالمي توجد مجموعة من المؤسسات والعمليات والتفاعل بين مختلف الاطراف الفاعلة وعلى جميع المستويات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية ، والتي تعالج بطريقة غير هرمية مشكلة عالمية محددة من خلال وضع معايير وقواعد السلوك الضمنية، تدرك ليس من على الصعيد القومي العالمي بل على الصعيد العابر للقومية ، الذي يأخذ بالحسبان التفاعلات بين الفاعلين في الاقتصاد العالمي والمجتمع المدني والتنظيمات فوق القومية والدول القومية، ويفرض هذه البنيان في الفضاء العابر للدول وبين السياسة الداخلية والخارجية وبالعكس بحيث يجب ان تأخذ الدول القومية في الحسبان التفاعلات العابر للقومية .**

**أولا : من أبرز ما يمكن ملاحظته ان الفكر الإسلامي بعامة والشيعي بالأخص لم يؤمن بالدولة القومية ، أي التي تنطلق من منطلقات عرقية ونسبية تجمع افرادها ، بل وكما هو معروف ، ومن مبدأ ان الدين الإسلامي لا يفرق بين الناس الا بالتقوى ، فالمواطنة هنا الانتماء الى الإسلام ليصبح اسم المواطن هو المسلم ، لذا كانت الدولة الإسلامية هدف جميع المسلمين على اختلاف مذاهبهم وبشقيه السني والشيعي.**

**ثانيا: ما يميز الفكر الشيعي انه انتظر الدولة المهدوية ، حتى ان الكثير من العلماء كانوا يعتقدون ان الشخص الوحيد الذي يحق له تأسيس الدولة الإسلامية هو الامام المهدي الغائب ، ولما طال الانتظار ذهب بعض الفقهاء الى تشريع دولة وقتية لتسيير شؤون الناس بقيادة فقيه ومشاركة الامة. وهذا الامر ساهم في قيام دولة ايران الحالية ، والتي تعتمد على نظام ولاية الفقيه منذ ثمانينيات القرن الماضي.**

**ثالثا: رغم استمرار وبقاء التجربة الإيرانية في حكومة ولاية الفقية ، الا انها لازالت تتلقى النقد والاتهامات ، وعلى رغم مما يسوقه المؤيدون لولاية الفقيه المطلقة من أدلة تؤكد على أصالة نظرية ولاية الفقيه المطلقة، إلا أن هناك العديد ممن هم داخل دائرة الفكر السياسي الشيعي يرون في هذه النظرية مجرد اجتهاد من قبل الخط الأصولي، وتأتي بوصفها نظرية مماثلة لنظريات أخرى في هذا الفكر، وقمنا في هذه الدراسة باستعراض بعض القراءات المختلفة لعلاقة الفقيه الشيعي بالسلطة السياسية إضافة إلى النظريات الأخرى التي تعالج ذلك.**

**ومن الشخصيات التي انتقدت هذا النظام الرئيس الإيراني السابق أبو الحسن بني صدر ، اذ صرح ان "السيد الخميني قد غير رأيه في السلطة الممنوحة للمرشد الروحاني خمس مرات. في البداية كان ضد منحه سلطة قوية. هنا في فرنسا، قال بأن السيادة تعود إلى الشعب. حتى أنه قال "إن ديمقراطيتنا سوف تذهب أبعد إلى ما ذهب إليه الغرب، لأن المواطنين سيشاركون في قيادة بلدهم. عندما عاد إلى إيران، لم يتضمن الدستور شيئا من هذا المبدأ. وبدلاً من ذلك، أصدر مجلس الخبراء قرارات عديدة حول سلطة المرشد الروحي – في البداية كانت**

مهمته في الإشراف، وفي وقت لاحق حصل على السلطة التنفيذية. وقال الخميني إن المرشد الروحاني، بيده كل السلطة. وما زلت أتذكر جيداً، قوله في مقابلة مع مجلة "دير شبيغل"، إن السيادة تعود إلى الشعب ."

رابعا: مما تقدم يتضح أن نظرية ولاية الفقيه المطبقة في إيران، والتي يرتكز عليها التيار الحاكم هناك لا تعدو، من منظور من هم في الفكر السياسي الشيعي ذاته، كونها نظرية منبثقة من اجتهاد وعلم كلام، وبالتالي فمن الممكن نقدها، وتفضيل سواها عليها من نظريات الفكر السياسي الشيعي.

خامسا: يحاول أصحاب نظرية الدولة الإسلامية ، بكافة المذاهب، اظهار ان النبي محمد (صلوات الله عليه واله) هو المؤسس الأول لتلك الدولة التي يدعون اليها، لاجل تبرير ان ما يطرحوه اليوم ، من نظريات دولة وحكم وسلطة ، يتماهى مع ما جاء به الرسول الاكرم ، وانه امتداد طبيعي نبوي مبارك. وفي هذا ، حسب الباحث، مجانبة للواقع ، الذي عاش فيه الرسول والصحابة الكرام، وحاولوا فيه تنظيم المجتمع الإسلامي مسدد بالوحي والتجربة البشرية.

وفي نهاية هذه الدراسة، نترك للقارئ هذا التصريح الذي قاله عبدالله نوري (وزير الداخلية في الدورة الأولى لرئاسة رفسنجاني للسلطة التنفيذية، وكذلك في الدورة الأولى لرئاسة خاتمي للسلطة التنفيذية) ليتمعن فيه حيث قال: «إن الخلافات حول تفسير نظرية ولاية الفقيه كانت من أجل نيل السلطة، ولا شيء غير ذلك». وان صدق هذا التصريح ، فهو لا يخالف اساسيات الفكر السياسي حول السلطة والحكم ، والسعي الحثيث لنيلها.

الخاتمة

عانى الفكر السياسي الشيعي، منذ بدايات تشكله الواضحة، من إشكالات عديدة خاصة بما يتعلق بموضوعة الدولة والحكم .

المفكرين والفقهاء المتأخرين حاولوا طرح نظريات فكرية لحل جميع تلك الإشكالات ووضع الحلول المناسبة للتدارك تلك الهفوات، ومسايرة الواقع المعاش والتطورات الحياتية اليومية.

ومن ابرز المفكرين في هذا الجانب ، السيد الصدر والسيد الخميني رحمهما الله، حيث حاولا طرح تصور فكري يرقى للنظرية الفكرية المتكاملة ، حول الدولة ، ومحورية الحاكم ، والذي تعذر ان يكون الامام الحجة الغائب ، فكان لابد لشخص اخر ان يتطوع لحمل هذه المسؤولية الجسيمة، فكان هنا الفقيه (رجل الدين ) هو من سيقود الامة.

وبغية صيانة الإنسان من الانحراف، وضع الله، سبحانه وتعالى، "إلى جانب خطّ خلافة الإنسان على الأرض (وهي المفوّضة إلى الأمّة) خطّ الشهادة، الذي يمثّل التدخّل الربانيّ من أجل صيانة الإنسان الخليفة من الانحراف، وتوجيهه نحو أهداف الخلافة الرشيدة". وخطّ "الشهادة يتحمّل مسؤوليّته المرجع على أساس أنّ المرجعيّة امتداد للنبوّة والإمامة على هذا الخطّ."

ومن هنا، فإنّ الأمّة تمارس مسؤوليّاتها تحت رقابة المرجع وترشيده، بحيث يصبح الخطّان قطبي النظام السياسيّ.وإذا كان هناك من شبيه لهذه الحالة، فهو ما يقوم في النظم المجلسيّة الاشتراكيّة، حيث يتولّى الحزب دور المرشد، ولكنّ قيادة الحزب تمارس عملها على ضوء عقيدتها، وهي عقيدة وضعيّة. وهكذا يمسي دور الأمّة – نظريًّا – الاختيار وتفويض الصلاحيّة، ودور القائد المراقبة والتسديد.أمّا اختيار القائد، في النظام الإسلاميّ، فيتمّ بناءً على تزكية الجهات الفاعلة فقهيًّا واجتماعيًّا وفكريًّا، فإذا حاز عدد من الأشخاص، ممّن يحملون المواصفات، على التزكية يعود عندئذٍ الاختيار للأمّة، يقول السيّد الشهيد يجب:أن يرشّحه أكثريّة أعضاء مجلس المرجعيّة ، ويؤيّد الترشيح من قبل عدد كبير من العاملين في الحقول الدينيّة يحدّد دستوريًّا كعلماء وطلبة في الحوزة وعلماء وكلاء وأئمّة مساجد وخطباء ومؤلّفين ومفكّرين إسلاميّين.وفي حال تعدّد المرجعيّات المتكافئة من ناحية هذه الشروط، يعود إلى الأمّة أمر التعيين من خلال استفتاء شعبيّ عامّ.

في حين قيض لنظرية السيد الصدر ان تضل طي الأوراق ، فإن النظرية التي جاء بها السيد الخميني حول ولاية الفقيه العامة اخذت حيزها على ارض الواقع وطبقت في جمهورية ايران منذ أربعين عاما مضت . إن امتياز

مفهوم الدولة لدى السيد الخميني لا يقتصر على العلامات المائزة التي تميزها عن الأنظمة الوضعية، بل يمتد ذلك ليجعل دولة ولاية الفقيه تمتاز عما يناظرها من تصورات وطروحات في إطار الدائرة الإسلامية أيضاً (وإن بنحو أقل بروزاً). وتحديداً لناحية دور القيادة وسعة صلاحياتها في الدولة في ظل غيبة الإمام المعصوم. اما فيما يخص وظيفة الفقيه ، وترتبط هذه النقطة بدائرة عمل الولي الفقيه مع الدولة، وهذه النقطة يكتنفها الغموض بل قد يجد البعض فيها نوعا من التناقض، بل حاول بعضهم أن يظهر نوعا من التناقض في الدستور بين ولاية الفقيه وبين النظام الجمهوري، ويرى أن انتخاب رئيس الجمهوررية ليس من حق الشعب بل هو من حق الولي الفقيه، ولعل العامل الذي أدى إلى هذا الغموض هو حذر الإمام من طرح هذه المسألة في ظل الاعلام الغربي الذي حاول ولا يزال يحاول تصوير الفقيه كالحاكم المستبد الذي لا يعترضه أحد، فالناس تعيش حالة الاعلام الموجه الذي جعلهم يحذرون من حكومة رجال الدين، وهذا يظهر من كلمات السيد الخميني اذ يقول: " قضية ولاية الفقيه ليست بالأمر الذي يوجده مجلس الخبراء، ولاية الفقيه أمر سنّه الله تعالى، لا تخشوا ولاية الفقيه، الفقيه لا يستطيع أن يتعامل مع الناس بمنطق القوة، فإذا ما أراد فقيه ما أن يتعامل بهذا المنطق فسوف تنتزع منه الولاية. "

وخلاصة ما توصل اليه البحث ، ان السيد الشهيد الصدر والسيد الخميني( قادة الفكر السياسي الشيعي المعاصر) عاشا في كنف دولتين قوميتين تمسك السلطة فيهما أنظمة دكتاتورية ، لذلك وغض النظر عن منطلقاتهما الدينية الإسلامية ، فانهما قد عانيا من استبداد الدولة القومية ونقائصها وعيوبها ، والتي نالت من السيد الصدر قتلا واغتيلا ومن السيد الخميني تهجيرا وتغربا، أقول ان فكرة الدولة القومية لم تكن في فكر احدهما ، وانما دعا الى دولة إسلامية يحكمها الفقهاء بانتظار ظهور الامام الحجة (عليه السلام).

المصادر


1. احمد الكاتب، تطور الفكر السياسي الشيعي من الشورى الى ولاية الفقيه، دار الجديد، ط1، بيروت – لبنان، 1998.
2. احمد محمد حسين القضاة، مكانة الدولة القومية في النظام العالمي في ضوء العولمة ، رسالة ماجستير،كلية الاداب-جامعة اليرموك، الاردن ، 2009.
3. الامام الخميني، الحكومة الإسلامية، جمعية المعارف الإسلامية، ط2، بيروت-لبنان، 2011.
4. باسل زيدان واخرون، المعجم الجامع ، دار الطليعة للطباعة، بيروت-لبنان، 1980، 304.
5. جعفر عبد الرزاق، (دور الأمة في الدولة الإسلامية) في فكر الشهيد الصدر، مركز الابحاث والدراسات التخصصية للشهيد الصدر، الرابطhttps://2u.pw/xCtf0 :
6. جعفر فضل الله، تأملات في فقه الدولة لدى السيد الشهيد محمد باقر الصدر، مركز ابن ادريس الحلي للتنمية الفقهية والثقافية، 2016، الرابطhttps://www.ibnidress.center/archives/751 :
7. حسن عاصي، مقدمة كتاب السنن التاريخية في القران للسيد محمد باقر الصدر، دار احياء التراث العربي، ط1، بيروت-لبنان، 2011.
8. حيدر جراح، ولاية الفقيه.. الإشكالات والمآخذ، شبكة النبأ المعلوماتية، الرابط : http://annabaa.org/nbanews/2014/08/255.htm
9. خط الامام الخميني، الذكرى المئوية لولادة الامام الخميني، مركز نون للتأليف والترجمة، 15 – 2- 2000.
10. ساطع الحصري، ماهي القومية، مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، بيروت-لبنان، 1985.
11. ستيفن جروزبي، القومية، ترجمة: محمد إبراهيم الجندي، مؤسسة الهنداوي، ط1، القاهرة-مصر،2015.
12. سرمد الطائي، تطوّر الفقه السياسي الشيعي – مدخل إلى دراسة الحكم والإدارة عند الشهيد الصدر، مركز البحوث المعاصرة، بيروت-لبنان، 2014، الرابطhttps://2u.pw/amJYq :
13. سلطان محمد النعيمي، قراءات مغايرة لنظرية ولاية الفقيه، المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، الرابط : https://2u.pw/3h31j
14. شفيق شقير، نظرية ولاية الفقيه وتداعياتها في الفكر السياسي الإيراني المعاصر، موقع الجزيرة، الرابطhttps://2u.pw/agf0V :
15. عباسي فاطمة الزهراء و بو هالي إبراهيم، الدولة والمواطن عند ارسطو، رسالة ماجستير، جامعة 8ماي 1954قالمة/كلية العلوم الإنسانية ، الجزائر، 2017.
16. عبد اللطيف الحرز، من العرفان الى الدولة ..التصوف في فكر الامام الخميني والشهيد الصدر، دار الفارابي، طبعة منقحة، بيروت-لبنان، 2011.
17. علي سليم سليم، نظريات السلطة في الفكر السياسي الشيعي، هيئة علماء بيروت، الرابط : https://www.allikaa.net/subject.php?id=887
18. علي محمد جواد فضل الله، فلسفة الدولة الاسلامية عند الصدر، مركز البحوث المعاصرة، بيروت – لبنان، 2018، الرابطhttps://2u.pw/M3ACy :
19. فايز عبد الله العساف، الأقليات واثرها في استقرار الدولة القومية، رسالة ماجستير، كلية الاداب، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، 2010.
20. ماجدة ابراهيم ، مفهوم الدولة بين واقع الدولة القومية والخبرة الاسلامية، القاهرة مصر.
21. مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز ابادي، القاموس المحيط، دار الحديث، القاهرة-مصر، 2008.

22. محمد باقر الصدر ، الإسلام يقود الحياة، اصدار وزارة الارشاد الإسلامي، ط2، طهران، 1403هـ.
23. محمد بن ابي بكر بن عبد القادر الرازي، مختار الصحاح، مكتبة لبنان، بيروت-لبنا، 1986.
24. محمد طي، بناء الدولة الحديثة عن السيد الشهيد الصدر، معهد الدراسات الدينية والفلسفية، بيروت لبنان، الرابط/http://maarefhekmiya.org/12595/shahidsadr3 :
25. محمد عبد الجبار الشبوط، الدولة الحضارية الحديثة في فكر محمد باقر الصدر، موقع صحيفة الزمان، 4نيسان2020، الرابطhttps://2u.pw/MLAxa :
26. محمد وقيع الله احمد، مدخل الى الفلسفة السياسية، دار الفكر، ط1، دمشق-سوريا، 2010.
27. مقابلة مع الرئيس الإيراني السابق أبو الحسن بني صدر، 1-2-2019، قناةDW ، الرابط : https://p.dw.com/p/3CZe7
28. مهدي علي مهدي، مستقبل الدولة القومية، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية –جامعة النهرين، 2016 .
29. ناهض حسن جابر و احمد حسين والي، المسند الشرعي لشرعية الولاية العامة في جمهورية ايران الإسلامية، مجلة قضايا سياسية، العدد 43-44، العراق ، 2016.

## الهوامش

[1] مجدالدين محمد بن يعقوب الفيروزابادي، القاموس المحيط، دار الحديث، القاهرة-مصر، 2008 ، ص577.
[1] عباسي فاطمة الزهراء و بو هالي إبراهيم، الدولة والمواطن عند ارسطو، رسالة ماجستير، جامعة 8ماي 1954قالمة/كلية العلوم الإنسانية ، الجزائر، 2017 ، ص15.
[1] محمد وقيع الله احمد، مدخل الى الفلسفة السياسية، دار الفكر، ط1، دمشق-سوريا، 2010 ، ص51.
[1] باسل زيدان واخرون، المعجم الجامع ، دار الطليعة للطباعة، بيروت-لبنان، ، 304.
[1] محمد بن ابي بكر بن عبد القادر الرازي، مختار الصحاح، مكتبة لبنان، بيروت-لبنا، 1986 ، ص90.
[1] ستيفن جروزبي، القومية، ترجمة: محمد إبراهيم الجندي، مؤسسة الهنداوي، ط1، القاهرة-مصر،2015 ، ص12.
[1] مهدي علي مهدي، مستقبل الدولة القومية، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية –جامعة النهرين، 2016 ، ص4.
[1] احمد محمد حسين القضاة، مكانة الدولة القومية في النظام العالمي في ضوء العولمة ، رسالة ماجستير،كلية الاداب-جامعة اليرموك، الاردن ، 2009، ص 24.
[1] فايز عبد الله العساف، الأقليات واثرها في استقرار الدولة القومية، رسالة ماجستير، كلية الاداب، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، 2010 ، ص17.
[1] مهدي علي مهدي، مستقبل الدولة القومية، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية –جامعة النهرين، 2016 ، ص1.
[1] ساطع الحصري، ماهي القومية، مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، بيروت-لبنان، 1985 ، ص12.
[1]ماجدة ابراهيم ، مفهوم الدولة بين واقع الدولة القومية والخبرة الاسلامية، القاهرة مصر، ص3.
[1] محمد وقيع الله احمد، مدخل الى الفلسفة السياسية، دار الفكر، ط1،دمشق-سوريا، 2010 ، ص233.
[1] احمد محمد حسين القضاة، مكانة الدولة القومية في النظام العالمي في ضوء العولمة ، رسالة ماجستير،كلية الاداب-جامعة اليرموك، الاردن ، 2009 ، ص149.
[1] احمد الكاتب، تطور الفكر السياسي الشيعي من الشورى الى ولاية الفقيه، دار الجديد، ط1، بيروت –لبنان، 1998 ، ص13.
[1] https://www.pewforum.org/2011/01/27/future-of-the-global-muslim-population-sunni-and-shia/
[1] سرمد الطائي، تطور الفقه السياسي الشيعي، مدخل إلى دراسة الحكم والإدارة عند الشهيد الصدر، مجلة الاجتهاد والتجديد، العدد 4، مركز الدراسات الفقهية المعاصرة، بيروت، 2006، ص192.
[1] حسن عاصي، مقدمة كتاب السنن التاريخية في القران للسيد محمد باقر الصدر، دار احياء التراث العربي، ط1، بيروت-لبنان، 2011 ، ص3.
[1] عبد اللطيف الحرز، من العرفان الى الدولة ..التصوف في فكر الامام الخميني والشهيد الصدر، دار الفارابي، طبعة منقحة، بيروت-لبنان، 2011 ، ص136.
[1] علي محمد جواد فضل الله، فلسفة الدولة الاسلامية عند الصدر، مركز البحوث المعاصرة، بيروت –لبنان، 2018، الرابط:
http://nosos.net/%D9%81%D9%84%D8%B3%D9%81%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B3%D9%84%D8%A7%D9%85%D9%8A%D8%A9-%D8%B9%D9%86%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%AF%D8%B1/#_edn1
[1] محمد باقر الصدر ، الإسلام يقود الحياة، اصدار وزارة الارشاد الإسلامي، ط2، طهران، 1403هـ ، ص172.
[1] محمد طي، بناء الدولة الحديثة عن السيد الشهيد الصدر، معهد الدراسات الدينية والفلسفية، بيروت لبنان، الرابط:
/http://maarefhekmiya.org/12595/shahidsadr3

[1] جعفر عبد الرزاق، (دور الأمة في الدولة الإسلامية) في فكر الشهيد الصدر، مركز الابحاث والدراسات التخصصية للشهيد الصدر، الرابط: https://2u.pw/xCtf0

[1] محمد عبد الجبار الشبوط، الدولة الحضارية الحديثة في فكر محمد باقر الصدر، موقع صحيفة الزمان، 4نيسان2020، الرابط: https://2u.pw/MLAxa

[1] سرمد الطائي، تطوّر الفقه السياسي الشيعي – مدخل إلى دراسة الحكم والإدارة عند الشهيد الصدر، مركز البحوث المعاصرة، بيروت-لبنان، 2014، الرابط: http://nosos.net/%D8%AA%D8%B7%D9%88%D9%91%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%81%D9%82%D9%87-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D9%8A%D8%B9%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D9%8A%D8%B9%D9%8A-/%D9%85%D8%AF%D8%AE%D9%84-%D8%A5%D9%84%D9%89-%D8%AF%D8%B1

[1] جعفر فضل الله، تأملات في فقه الدولة لدى السيد الشهيد محمد باقر الصدر، مركز ابن ادريس الحلي للتنمية الفقهية والثقافية، 2016، الرابط: https://www.ibnidress.center/archives/751

[1] عبد اللطيف الحرز، من العرفان الى الدولة ..التصوف في فكر الامام الخميني والشهيد الصدر، دار الفارابي، طبعة منقحة، بيروت-لبنان، 2011 ، ص101.

[1] احمد الكاتب، تطور الفكر السياسي الشيعي من الشورى الى ولاية الفقيه، دار الجديد، ط1، بيروت –لبنان، 1998،ص399.

[1] حيدر جراح، ولاية الفقيه.. الإشكالات والمآخذ، شبكة النبأ المعلوماتية، الرابط: http://annabaa.org/nbanews/2014/08/255.htm

[1] سلطان محمد النعيمي،قراءات مغايرة لنظرية ولاية الفقيه، مركز العصر للدراسات الاستراتيجية، لندن-بريطانيا، 2016، الرابط: https://2u.pw/9ceSj

[1] الامام الخميني، الحكومة الإسلامية، جمعية المعارف الإسلامية، ط2، بيروت-لبنان، 2011 ، ص53.

[1] خط الامام الخميني، الذكرى المئوية لولادة الامام الخميني، مركز نون للتأليف والترجمة، 15 – 2- 2000 ، ص23.

[1] ناهض حسن جابر و احمد حسين والي، المسند الشرعي لشرعية الولاية العامة في جمهورية ايران الإسلامية، مجلة قضايا سياسية، العدد 43-44، العراق ، 2016 ، ص203.

[1] شفيق شقير، نظرية ولاية الفقيه وتداعياتها في الفكر السياسي الإيراني المعاصر، موقع الجزيرة، الرابط: https://2u.pw/agf0V

[1] علي سليم سليم، نظريات السلطة في الفكر السياسي الشيعي، هيئة علماء بيروت، الرابط: https://www.allikaa.net/subject.php?id=887

[1] مهدي علي مهدي، مستقبل الدولة القومية، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية –جامعة النهرين، 2016 ، ص210.

[1] احمد الكاتب، تطور الفكر السياسي الشيعي من الشورى الى ولاية الفقيه، دار الجديد، ط1، بيروت –لبنان، 1998 ، ص289.

[1] مقابلة مع الرئيس الإيراني السابق أبو الحسن بني صدر، 1-2-2019، قناة DW، الرابط: https://p.dw.com/p/3CZe7

[1] سلطان محمد النعيمي، قراءات مغايرة لنظرية ولاية الفقيه، المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، الرابط : https://2u.pw/3h31j